

تلك ، فقد وقعت في تناقض مع اسرائيل ، التي تنطلق من نفس القاعدة لضمان « أمنها القومي » . والسعودية ارادت باموالها منافسة العسكرية الاسرائيلية على تدجين حركة الجماهير العربية ، وتطويرها للارادة الامبريالية الاميركية . ولكن السعودية ، كي تستطيع القيام بالدور الذي رسمته لنفسها ، وجندت له « لوبي » النفط ليساعدها على دفع واشنطن لتبني هذه السياسة ، واعتماد السعودية وكيفا في المنطقة الى جانب اسرائيل ، كانت بحاجة دائمة الى ارضاء الاطراف العربية الوسطية ، التي كانت مستعدة للالتقاء مع امريكا شريطة ان تقدم لها هذه ورقة التين . وعلى هذا الاساس انبرت السعودية الى العمل بعد موت عبد الناصر .

وفي حرب تشرين اعطي النفط دورا لم يلعبه قط . وجرى تضخيم اثر حظر النفط على الغرب ، وبالتالي على نتائج الحرب . كي تقود السعودية الدول العربية في مرحلة التسوية . فعمت مقولة ان الضغط السعودي على واشنطن ، خاصة لما لفظت السعودية واموالها من اثر هناك ، وضغط واشنطن على اسرائيل ، سيجبر اسرائيل على الرضوخ والانسحاب ، بما في ذلك « الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، وهو ما يشكل ورقة التين اللازمة للتسوية مع العدو القومي . وقد مارست السعودية دورا قياديا في مراحل التسوية الاولى ، وفي « كامب ديفيد » ، وبعد سقوط شاه ايران ، عادت مضر السبي الخروج عن زعامة السعودية ، والى طرح نفسها البديل ، وبالتالي القائد للعالم العربي . ولما قبلت واشنطن بذلك ، فقد حجمت الدور السعودي ، ووضعت في مكانه الحقيقي . ولكن اسرائيل رفضت زعامة مصر للعرب ، والتفاوض معها على هذا الاساس ، ورضخ السادات ، فضاع دور السعودية ، ولم يلتقطه السادات . وبعد المعاهدة ، حاولت السعودية ، بمبادرة منها او بايحاء من واشنطن ، انقاذ ما يمكن انقاذه ، وسعت الى تثبيت زعامتها على المشرق العربي غير انها ، بعد فشلها الاول ، دخلت الى « مؤتمر بغداد » ، وهي اضعف ، ووجدت هناك منافسا قويا في العراق ، خاصة بعد توجهاته الوجودية مع سوريا . وبعد التوقيع على المعاهدة ، تواجه السعودية وضعا ، لا تخسر فيه زعامتها للعالم العربي فحسب ، وانما ضمان موقع متكافئ مع بقية الاطراف المتنافسة فيه على الموقع . ولم تعد السعودية في موقع من يشكل تأييده حماية للطرف المنضوي تحت لوائها ، وانما اصبحت بنفسها تحتاج الى حماية . بل واكثر من ذلك ، اذ سيطلب منها تأييد المعاهدة ، وليس بوسعها الا القبول ، كما هي الحال مع الاردن . وعلاوة على ذلك ، لن تستطيع السعودية قطع مساعداتها المالية لمصر ، ولا سحب ودائعها وتوظيفاتها فيها . وفوق كل ذلك ، سيطلب منها بالتأكيد تمويل جزء كبير من نفقات الحلف العسكرية . فالاموال السعودية المكسدة في المؤسسات الاميركية ، تبقى اقرب المصادر منالا لتوفير المبالغ المطلوبة لاطراف